السلطة السياسية في الوطن العربي بين الظاهر والواقع: الجزائر نموذجا

فتيحة حيمر

أستاذة محاضرة (ب) بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

ملخص:

إن الأنظمة العربية لم تستعد بعد استقرارها السياسي نتيجة أزمة الحكم التي تعاني منها، والتي نتج عنها العديد من التوترات الداخلية على مستوى المتطلبات البنيوية للدولة. الشيء الذي زاد من التعقيدات السياسية، وعطل كل السبل لتعزيز شرعيتها بآليات ديمقراطية تكفل الرقي بمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واكتفت بتعزيز سلطتها من سيطرتها على كافة مفاصل القوة في البلدان التي تحكمها، بما تمهد تلك الملامح لزعزعة استقرار أنظمة الحكم في الدول العربية، وفقا للتحديات الراهنة بكل مستوياتها. فالأنظمة السياسية العربية تستند إلى اعتبارات القوة المجردة أكثر من استنادها إلى اعتبارات الإرادة الحقيقية لمجتمعاتها، فشرعيتها هي شرعية الأمر الواقع، وليست نتاج علاقة سليمة مع مواطنيها، لأنهم لا يعاملون كمواطنين بل كرعايا لدولة تسلطية.

الكلمات الدالة:

السلطة السياسية، الأنظمة العربية، التعددية السياسية، الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، الشرعية السياسية.

Résumé:

Les régimes politiques arabes arrivent n’arrivent pas encore à assurer une réelle stabilité, en raison d’une crise de pouvoir qui les caractérisent et qui influe sur les tensions que connaissent les structures de l’Etat. Cela rend les situations politiques compliquées et retarde l’avènement de voies aptes à

renforcer leur légitimité démocratique, seule à même de rendre possible le développement économique, social et politique. Les régimes politiques se sont limités uniquement au renforcement de leurs pouvoirs à travers le contrôle de ses articulations, oubliant les autres aspects qui constitueront paradoxalement des défis et les causes de leurs difficultés ultérieures. En définitive, ce sont des régimes qui reposent plus sur la force que sur la volonté de leurs sociétés : leur légitimité découle d'un état de fait et non d'une relation saine avec leurs sociétés, transformant leurs citoyens en sujets d'Etats autoritaires.

Mots Clefs:

Pouvoir politique, Monde arabe, Système politique, dévolution le pouvoir, légitimité politique.

Summry:

The Arab regimes has yet to restore political stability as a result of the crisis of governance plaguing, which resulted in many internal tensions at the level of the structural requirements of the state. Thing that has increased the political complexities, and disrupted all the ways to enhance the legitimacy of the mechanisms of democracy to ensure sophistication levels of economic, social and political development, and merely strengthening the authority of control on all the joints of the force in the countries that are governed, including paving of those features to destabilize regimes in the Arab countries, according to the challenges present at all levels. Political Arab regimes are based on naked force considerations more than they are based on the true will of their communities considerations, Fshareitha is the legitimacy of the status quo, and not the product of a healthy relationship with its citizens, because they are not treated as citizens but as subjects of the State of authoritarian.

Key Words :

political Authority, Arab regimes, political Pluralism, political Culture, political Socialization, political Legitimacy.

مقدمة:

تمثل السلطة واحدة من أهم القضايا التي شغلت الناس والجماعات والنخب والقادة باعتبارها أحد مداخل الإصلاح والتغيير، وكان الوصول إلى السلطة وسيلة معلنة للإصلاح والعدل ومبرر النزاع والحروب والصراعات بين الدول والأسر والجماعات، ويبدو أن العمل السياسي والإصلاحي العربي لم يشتغل كثيرا بآليات تنظيم السلطة وتداولها على أساس سلمي وعادل ويعطي الفرصة لجميع الناس بالتساوي في التنافس على السلطة واختيار الحاكم. ومن هذا المنطلق نحاول ضمن هذه الورقة التعرف على حقيقة السلطة السياسية في الوطن العربي أيّ: **الى أيّ مدى تعبّر السلطة السياسية عن الارادة الشعبية ببلداننا العربية عامة و الجزائر خاصة ؟**

وسنحاول الاجابة على هذه الاشكالية من خلال اختبار **<u>الفرضيات</u>** التالية:

- إنّ السيطرة على السلطات أصبحت بديلا عن الفصل بين السلطات في النظم العربية، وهيمنة السلطة التنفيذية أتاح للسلطة الحاكمة الاحتكار والتفرد باتخاذ القرار، الأمر الذي أدى إلى وجود النظام الاستبدادي والمس بالحقوق والحريات العامة.
- كلما كانت السلطة مرتبطة دائما بالمشروعية التي أساسها الاختيار والقبول أدى ذلك إلى استقرارها واستمرارها، وكلما توغلت في الاستبداد والقمع والقهر المادي أدى ذلك إلى انهيار شرعيتها وبالتالي سقوطها وهذا ما تقوم به السلطة في الدول العربية.
- لا تعكس السلطة السياسية في الدول العربية عامة والجزائر خاصة الارادة الشعبية، فنصًا هي سلطة ديمقراطية وواقعًا هي سلطة استلائية تسلطية.

ولدراسة هذا الموضوع وتحليله اعتمدنا على جملة من *المناهج* المساعدة أولها *المنهج الوصفي*: باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم للظاهرة ووصفها وجمع المعلومات عنها قصد تحديد المشكلة وتقويم الظاهرة. *ومنهج دراسة الحالة*: الذي يعتمد على دارسة حالة واحدة والتعمق فيها، بحيث تبحث هذه الدراسة حالة واحدة وهي حالة السلطة السياسية في الوطن العربي لا غير، ومركزة على الجزائر نموذجا.

وسيتم تناول الموضوع بالتطرق إلى مفهوم السلطة السياسية بشكل عام، ثم الوقوف على كيفية تنظيم السلطة السياسية في الوطن العربي، يليه بحث أهم دعائم السلطة السياسية في الوطن العربي، وأخيرا التطرق الى النموذج أي السلطة السياسية في الجزائر.

أولا: مفهوم السلطة السياسية

1. تعريف السلطة السياسية

السلطة كلمة تعني اشتقاقا القهر، وهي اسم مضموم، جاء في سلط، السلاطة، ويقال في هذا الشأن سلطه الله فتسلط، وفي نفس السياق يتوجه المسلمون في دعائهم قائلين: اللهمّ لا تسلط علينا من لا يخافك ولا يرحمنا. وهذا يدل بأنّ السلطة لغويا إنّما تعني: القوة والسيطرة. هذا ويشتق أيضا من السليط السلطان.[1] ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك اذ تعني: فرض شيء على شيء آخر، أو هي:" القوة المنظمة لحياة المجتمع".

وتعرف باللغة الإنجليزية بمصطلح (Authority)، وهي التأثير باستخدام القوة على مجموعة من الأفراد، أو الجهات من خلال التحكم بإصدار القرارات النهائية وفق مجموعة من القواعد القانونية.([2])

والسلطة عند المفكر الفرنسي "*ريمون آرون*"، هي:" المقدرة على الفعل أو التدبير" . وعند "*برتراند راسل*" عبارة عن:" إيجاد التأثيرات المنشودة ...". أما "*ماكس فيبر*" فعرّفها بقوله السلطة هي:" الفرصة المتاحة أمام الفرد أو الجماعة لتنفيذ مطالبهم في مجتمع ما في مواجهة من يقفون حائلاً أمام تحقيقها".([3])

أما **السلطة السياسية:** فيعرفها عالم السياسة الشهير "*جورج بيردو*" بأنّها: "قوة في خدمة فكرة، وبأنّها قوة تتولد من الوعي الاجتماعي، وتلك القوة تتجه نحو قيادة المجموع للبحث عن الصالح العام المشترك، وهي قادرة على أن تفرض على أعضاء الجماعة ما تأمر به".([4])

كذلك عرّفها "*جون لوك*" بقوله هي عبارة عن: "الحق في سنّ القوانين وعقوبات الإعدام وسائر العقوبات الأخرى بهدف تنظيم وحفظ الأموال وتسخير القوة الاجتماعية لتنفيذ هذه الغاية ولصد الاعتداءات الأجنبية".

---

[1] – محمد أرزقي نسيب، ***أصول القانون الدستوري والنظم السياسية***، ج 1، الجزائر: دار الأمة، 1998، ص 131.

[2] – مجد خضر، *"مفهوم السلطة"*،22 مارس 2016، آخر تحديث:06:31. http://mawdoo3.com

[3] – مخاوي القمر،" *تعريف السلطة* "، تاريخ التصفح : 16 / 01 / 2017.
/http://www.traidnt.net/vb/traidnt139352

[4] – George Bordeau , ***Traité de science politique*** , Tome 1, Paris, le pouvoir politique, 1967, p11.

أما "*جان وليم لابيار*" فرأى أنّ السلطة السياسية: "نوع من السلطة الاجتماعية المختلفة عما يُسمى بالمجتمعات المدنية".([1])

في حين رأى "*رود هاج* Rod Hague" وآخرون على أنّ السلطة السياسية هي: "الحق في الحكم، فهي توجد عندما يدرك المرؤوسون حق رؤسائهم في إصدار الأوامر".([2])

أما "*ميشيل فوكو*" فيبلور تصورا أصيلا للسلطة مفاده، أنّها: "هي علاقات القوى المتعددة التي تكون محايثة للمجال الذي تعمل فيه تلك القوى".

من التعاريف السابقة يمكننا القول أنّ السلطة السياسية عبارة عن *نوع من الاقتدار المجعول لجهة عليا، ويتسع نطاقها إلى ما هو أبعد من الفصائل والمجموعات الخاصة والصغيرة وتلقي بظلالها على المجتمع برمته، ومن جملة التأثيرات الناجمة عنها، حق وضع القوانين والمقررات الاجتماعية، وتطبيق القانون ومعاقبة من لا يخضع للقانون، بهدف حماية الحقوق ودرء الاعتداءات الخارجية. وعلى المجتمع كله إطاعة مثل هذه السلطة* .

2. خصائص السلطة السياسية

تتميز السلطة السياسية بخصائص عدة أبرزها التالي:

- أنّها *سلطة عامة*: وتعد هذه الخاصية من أبرز خصائص السلطة، فهي عامة اتساقا مع سيطرتها، حيث تمتد إلى جميع الأفراد والهيئات والمؤسسات التابعة للدولة وتتضمن كل نواحي النشاطات البشرية، وليست السلطة خاصة على جانب معيّن من تلك النشاطات، فهي تشمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعملية التربوية وغير ذلك من المجالات.([3])
- أنّها *سلطة عليا*: أي لا تخضع الى سلطة أخرى تعلوها و تأمرها أو توجهها من الخارج أو تماثلها أو توازيها وتنافسها في الداخل فتعرقلها وتقيد ارادتها.

---

[1] – *" السلطة السياسية و السيادة"*، (مدونة القانوني نت)، الجمعة، 12 مارس، 2010.
http://www.qanouni-net.com/2010/03/blog-post_5592.html

[2] – Rod Hague and others, ***Comparative Government & Politics: An Introduction***, 4th edition (UK: Macmillan dist. Lmtd), p.100.

[3] – قحطان أحمد سليمان الحمداني، ***الأساس في العلوم السياسية***، ط/8 ، الأردن :دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 2003، ص203.

- أنّها سلطة أصيلة: أي أنّها سلطة غير مستمدة من الغير، بل تجد أصلها في ذاتها ولا تتفرع عن سلطة تعلوها، وعليه هي ترفض الخضوع الى غيرها وكل تبعية الى سلطة دولة أخرى. ولعل هذا ما يفسر تبعية الهيئات والأشخاص الاعتبارية الأخرى في الدولة لسلطة هذه الأخيرة.
- أنّها *سلطة قانونية*: بمعنى أنّها مبنية على القانون وهذا على مستويين هما: من جهة تمكن الأشخاص الممارسين لها من الأهلية اللازمة لوضع القانون الذي يمتثل اليه المحكومون ولو عن طريق الإكراه عند الضرورة، و بذلك هي سند لممارسة السلطة في الدولة.

ومن جهة أخرى هي سلطة قانونية كونها ليست سلطة عمياء وتعسفية ومطلقة وغير محاطة بقيود معينة.([1])

- أنّها *سلطة مدنية*: ويعنى ذلك أنّ سلطة الدولة سلطة مدنية وليست سلطة عسكرية أو سلطة الدينية، مصدرها الشعب وحده يمارسها عن طريق الانتخاب أو الاستفتاء وبواسطة ممثليه.([2])

3. شروط تحقيق السلطة السياسية

لكي تحقق السلطة أهدافها وتزداد مشروعيتها في أي مجتمع لابد من توفر شروط سياسية معينة لعل من أهمها:

- حق *الاختيار*: بمعنى حق المواطنين في اختيار حكامهم واقتناعهم بالسلطة واعتبار قراراتها وتصرفاتها مقبولة بغض النظر عن محتواها.
- *وجود دستور*: بمعنى ضرورة وجود ميثاق أو عهد يعتمده ويتفق عليه جميع المواطنين ويصبح المرجعية النهائية لكل أمور وتصرفات الأفراد في الدولة.
- *بناء مؤسسات*: بمعنى ضرورة وجود مؤسسات قوية ومستقلة لأنّ السلطة ليست مجرد المقدرة على الحكم وإنّما أيضا تأسيس علاقات بين المواطنين وحكامهم وبناء مؤسسات مستقلة وقادرة على القيام بذلك. وليس كفاية أن يكون للشعب الحق في الاختيار وإنّما من الضروري الاتفاق على ميثاق يحدد نوع وطبيعة وغرض علاقات الأفراد مع بعضهم البعض.([3])

---

[1] – الامين شريط ، المرجع السابق، ص 77 .78.

[2] – بوكرا ادريس، ***الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية***، الجزائر : دار الكتاب الحديث،300 ، ص 31.

[3] – محمد بالروين،"*من مفهوم السلطة السياسية*"، الإربعاء 22 سبتمبر 2010.
http://www.libya-watanona.com/adab/mberween/mb220910a.htm

4. وظائف السلطة السياسية

السلطة السياسية ضرورة اجتماعية لكل تجمع بشرى يرغب النهوض والتقدم والاستقرار ولا يمكن تصور مجتمع بدون نظام ولا وجود دولة بدون سلطة. ولعل من أهم ما تقوم به السلطة في الدولة الحديثة والمتقدمة اليوم الآتي:

- *منع الاستبداد*: بمعنى في النظام الشرعي الدستوري لا يجوز للحاكم مهما كانت مكانته أن يستبد برأيه وما السلطة إلاّ أداة رئيسية وضرورية للقضاء على الاستبداد.
- *تمكين القيم*: بمعنى أنّ القيم هى الأساس والأرض الخصبة لكل سلطة مشروعة وهي أيضا المكون الضروري للثقافة السياسية في المجتمع. وأنّ أهم وظائف السلطة هو تمكين القيم التى يؤمن بها الشعب كمبدأ اختيار الحاكم وحق عزله وتأسيس نظام حكم عادل في الدولة.
- *الرقابة الاجتماعية:* بمعنى أنّ السلطة تستلزم ممارسة الرقابة الاجتماعية عن طريق تحديد ووضوح المعالم بين الحاكم والمحكوم.
- *تنظيم المجتمع*: بمعنى أنّ السلطة توجد في الجماعات البشرية المنظمة فقط وماعدا ذلك فليس بسلطة وإنّما تسلط. وبمعني آخر يمكن القول أنّه لن تكون هناك سلطة إذا لم يوجد تنظيم ولا وجود للسلطة في خارج الأطر التي تأسست فيها والثقافة التى أنتجتها.
- *الهيمنة المشروعة*: بمعنى لابد من وجود السلطة لكي يتم تطبيق مبدأ الولاء والطاعة ويتحقق مبدأ العدل الاجتماعي وتستطيع الدولة معاقبة كل الخارجين عن القانون.
- *التعايش السلمي*: إنّ ضرورة الاجتماع البشرى تفرض وجود أداة لكيفية تعايش الجماعات والشعوب والقبائل مع بعضها البعض بأسلوب سلمي وحضاري. وبالتالى فلا بديل عن وجود سلطة قائمة على الاتفاق والاختيار وتملك آليات قادرة على صنع القرارات الملزمة للجميع وبدون تفريق ولا تمييز.

وعليه يمكن القول بأنّ السلطة هي الأداة السياسية الوحيدة التى تمكن الشعوب والقبائل من التعارف والتقارب والتعاون مع بعضهم البعض والسعي لتحقيق الخير والأمن والسلام لهم جميعا.([1])

(1) [1] – نفس المرجع.

*– **النظام في اللغة** :(بالكسر) هو: الترتيب والاتِّساق والتَّأليف، وأصله: الخيط الذي يُنظَم فيه اللؤلؤ. ونظَمتُ الأمر فانتَظَم؛ أي: أقمتُه فاستَقام، وهو على نظامٍ واحد، أي: نهج غير مُختلَف فيه، وجمع النِّظام: نُظُم وأنظِمة وأناظيم. أما ***نظام الحكم*** فيعرّفه الدكتور

ولهذا نجد القرآن الكريم يذكرنا بطبيعة الانسان وهدفه وكيف يجب التعامل مع غيره في قوله تعالي: *"يا أيّها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم"* (الحجرات، الآية 13).

ثانيا: تنظيم السلطة السياسية في الوطن العربي

ضمّنا هذا العنصر الحديث عن كيفية تنظيم السلطة السياسية في بلداننا العربية، وذلك من خلال التطرق الى شكلها الذي على أساسه يتحدد نوع النظام الحاكم، تداول السلطة وطرق انتقالها، وأيضا شرعيتها.

1. أنظمة الحكم العربية

يعتبر نظام الحكم(*) أحد المعايير الهامة في تصنيف الأنظمة السياسية، إذ وبالنظر إلى العلاقة الموجودة بين السلطات الثلاث التشريعية، التنفيذية والقضائية يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال للنظم الحاكمة تعكس كيفية تنظيم السلطة السياسية في الدول وفقا لمعيار فصل السلطات وهي:

- *نظام الحكم الرئاسي*: الذي يركز على محورية دور السلطة التنفيذية في العملية السياسية خاصة في المجال الخارجي أين يتمتع رئيس الدولة بسلطات واسعة مع نوع من التوازن في المجال الداخلي بين سلطة الرئيس وسلطة البرلمان كلا منهما قوي ويحتاج للآخر لأداء عمله، ومثل هذا النظام من الحكم موجود في الولايات المتحدة الأمريكية.([1]) وأما ما يميزه فهو حصر السلطة التنفيذية بيد رئيس الدولة المنتخب، توازن واستقلال السلطات العامة مع شدّة الفصل بينهما، وأخيرا خضوع السكريتيرين (الوزراء) خضوعا تاما لرئيس الدولة.

"*مصطفى كامل السيد*" بأنّه: "يشير إلى مؤسسات الحكم الثلاث الحكومة، البرلمان والقضاء فقط". وهناك من يعرّفه بأنّه:"سلسلة من المتغيرات أو مجموعة عناصر، لأي شيء، أو أنّه لتنظيم". وحسب "*الموسوعة الحرة*" نظام الحكم هو: "مجموعة من المؤسسات السياسية التي تكوّن الحكومة وتنظم عملها". بهذا الخصوص أنظر: جمال الدين ابن منظور، ***لسان العرب***، ج4، ط/1، تونس: الدار المتوسطية، 2005، ص 3955. ***والمعجم الوسيط***،ج2، الصادر عن مجمع اللغة العربية بمصر، 1381ه، 1961م، ص941. وناجي عبد النور، ***المدخل على علم السياسة***، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 38.

[1] – علي الدين هلال، نيفين مسعد، ***النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير***، لبنان : مركز دارسات الوحدة العربية، 2010، ص134.

- *نظام الحكم البرلماني*: ويقوم على وجود مجلس منتخب يستمد سلطته من الشعب الذي انتخبه، ويسمى البرلمان ومن هنا جاءت تسمية هذا النظام، الذي يتمحور حول كفالة التوازن والتعاون المتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ومن ثم يفترض المساواة بينهما فلا تسيطر أو تطغى إحداهما على الأخرى.([1]) بحيث يتمتع البرلمان بالحق في سحب الثقة من الحكومة مقابل تمتع هذه الأخيرة بصلاحية حل البرلمان، وفي هذا النظام تنفصل رئاسة السلطة التنفيذية (رئيس الوزراء) عن رئاسة الدولة (الملك أو الرئيس)،([2]) ومن خصائصه قيامه على ثنائية السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء)، ويمكن الأخذ به في الدول الملكية والجمهورية على السواء كون الرئيس فيه لا يمارس اختصاصاته بنفسه وإنّما بواسطة وزراءه، أيضا الفصل المرن بين السلطات أي يقوم على فكرة التعاون والتوازن بينهما. وهو النظام الذي نشأ في انجلترا ثم انتقل إلى العديد من الدول خاصة منها المستعمرات البريطانية القديمة.([3])
- *نظام حكم الجمعية الوطنية*: وهو نظام أقر أولوية السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، أي عدم المساواة بينهما واضعا السلطة التشريعية على رأس النظام السياسي، فتوجيه وإدارة كافة القضايا السياسية والهامة المتعلقة بشؤون النظام تكون على عاتقها. فهذا النظام يعد صورة من صور نظام الجمع بين السلطات، يقوم على تركيز جميع خصائص السيادة من تشريع وتنفيذ وقضاء بيد هيئة واحدة منتخبة من قبل الشعب(الجمعية النيابية) وهي الخاصية الأولى التي يتميز بها هذا النظام، أما الخاصية الثانية فهي تبعية السلطة التنفيذية للبرلمان وخضوعها خضوعا تاما وتبعيتها تبعية كاملة له.([4])

وبالإسقاط على الدول العربية نجد أنّ نظم الحكم فيها تحولت الى نظم رئاسية وداخل هذا الاطار ضخّمت من صلاحيات رئيس الدولة على حساب البرلمان، ففي الوقت مثلا الذي يفرض فيه الكونغرس الأمريكي قيودا صارمة على التصرفات المالية لرئيس الدولة، نجد الذمة المالية لبعض الرؤساء العرب تختلط في أحيان كثيرة بالذمة المالية لدولهم دونما رقابة فعلية من

[1] – ثامر كامل محمد الخزرجي، ***النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة***، ط/1، مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن: 2004، ص 243-261.

[2] – علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص 136.

[3] – عبد الكريم علوان، ***النظم السياسية والقانون الدستوري***، ط/1، عمان: دار الثقافة، 2010، ص 215.

[4] – مولود ديدان، ***مبحث في القانون الدستوري والنظم السياسية***، الجزائر: دار بلقيس، 2010، ص 298.

البرلمانات، ولعل ذلك راجع الى كون هذه الأخيرة لا تعكس الصفة التمثيلية للإرادة الشعبية خاصة وأنّ عددا من أعضـــائها يعينون هذا من جهة، ومن جهة ثانية حتى المنتخبين منهم فالانتخابات تشوبها التجاوزات و... الخ.

ومن هذا المنطلق نقول أنّ التمييز بين نظم حكم رئاسـية وأخرى برلمانية لا يصـلح لتصـنيف النظم العربية. فبغض النظر عن شكل رئاسة الدولة وعما هو مكتوب نظريا في الدستور، تعد نظما رآسوية تتركز فيها جلّ السلطات الفعلية في يد رئيس الدولة.([1]) فالدساتير العربية أسندت له العديد من الصـلاحيات، وذلك على حسـاب السـلطة التشـريعية، لدى تبقى المؤسـسـة التنفيذية بها هي المؤسسة المحورية التي تدور حولها الحياة السياسية والدستورية.([2])

2. تداول السلطة السياسية في الوطن العربي

يعتبر التداول أحد الطرق المؤدية الى اعتلاء الحكم، والنمط المعمول به لانتقال السـلطة، لذلك يمكن معرفة طبيعة نمط الانتقال في أي نظام من خلال مؤشرين هامين طريقة شغل وترك السلطة ومدة الحكم فيها، ومدى قانونية نمط الانتقال أي مطابقته مع القوانين.([3])

واذا ما بحثنا ذلك في النظم العربية فسـنجد أنّ الرفض العام في المنطقة العربية لمبدأ صـدور السلطة عن الشعب وحقه الكامل في مراقبتها – حتى عندما تسمح النخب بوجود مؤسسات برلمانية أو انتخابات شكلية – يشكل القاعدة التي تقوم عليها الحياة السياسية المزورة للشعوب العربية، وهو الأمر الذي يفسـر أنّ هذه الحياة لا تزال محتجزة وأسـيرة في معظم الدول العربية، ولا يزال من الصعب الحديث عن تنافس حقيقي ونزيه على الحكم أو تداوله في عموم البلاد العربية.

فالمتتبّع للواقع العربي الحالي يجد أنّ معظم الرؤسـاء أو الملوك العرب ليسـوا على اسـتعداد للتخلي أو التنحي عن السلطة، بل بعضهم يرفض حتى الانتخاب لتجديد الرئاسة بل بعض الدول

[1] – علي الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص 138.

[2] – فدوى مرابط، ***السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 9 –31.

[3] – Phillip abbot, Lyke Thompson and Margonie Sarbaugh Thompson, "***The social construction of a legitimate presiodency***", studies in American political development, vole, 16, n°: two, October 2002, P: 208-210

مازالت لم تتوصل بعد لآلية لانتقال السلطة، وبعضها الآخر يلجأ إلى تعديل الدستور بسرعة كلما دعت الحاجة، وهناك أنظمة ارتأت توريث المنصب في النظام الجمهوري.([1])

ففي ***مصـــر*** مثلا والتي عرفت بداية التعددية في فترة ما بعد الاســـتقلال منذ عام 1970 مع مجيء "أنور السادات" إلى الحكم، بقيت السلطة السياسية فيها حكرا على حزب الرئيس منذ ثورة الخمسينيات وهو الحزب الذي ولد من الحزب الحاكم في عهد الرئيس "جمال عبد الناصر"، ونجح في الاستمرار في الحكم مع تغيير جميع عقائده وسياساته. ورغم مرور أربعين عاما على الانفتاح السياسي في هذه البلاد لم يتطور أي شكل من أشكال المشاركة السياسية للنخب المعارضة أو للمواطنين عموما في القرارات المصـــيرية، وبقيت التعددية تراوح مكانها مع هامش لا يتغير من حرية التعبير والتنظيم. حتى بعد اسقاط نظام "حسني مبارك" مؤخرا الذي دام في الحكم 30 سنة على إثر ما يعرف بثورة 25 يناير 2011 ، لكن في انتظار ما سـيحمله المسـتقبل عقب انتخاب "عبد الفتاح السيسي" في 8 يونيو 2014 على صعيد تداول السلطة بمصر وفتح المجال أمام التنافس السياسي والحزبي بها.

وفي ***العراق*** كانت التصفية السياسية المباشرة والمنهجية للتعددية الموروثة عن الحقب السابقة هي السمة البارزة للتطور السياسي، ولم يكن من الممكن الحفاظ على الحكم المطلق والأحادي من دون الدخول في حروب داخلية وخارجية مستمرة كان من نتيجتها التدمير السياسي والاقتصادي للمجتمع والبلاد معا.

أما في ***سـوريا*** فقد نجح "حزب البعث العربي الاشتراكي" الذي وضع يده على مقاليد الأمور منذ عام 1963 تحت حماية قانون الطوارئ في شق جميع الأحزاب وتمزيقها وتحويل القسم الأكبر منها إلى واجهة لتعددية شكلية لا وظيفة لها سوى تمجيد الحزب الواحد الذي ضمن لها عوضا عن المشاركة في السلطة مشاركة في المنافع والامتيازات.

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي، ***الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة***، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص 152 – 153.

*وفي **ليبيا*** التي أراد لها معمر القذافي رحمه الله أن تكون جمهورية أكثر من كل ما سبقها من جمهوريات فأطلق عليها اسم الجماهرية الكبرى، كانت السياسة في عهده تقتصر على استعراض ذاتي لمواهبه، إذ غالبا ما كان يضن على شعبه بتوضيح رأيه السياسي، فلم تكن البلاد تفتقر إلى التعددية فحسب ولكن إلى الحكم السياسي أيضا، وبعد اسقاط حكمه سنة 2011، ليبيا شهدت ولازالت تشهد حكومات متعددة ومصير مجهول على جميع الأصعدة بما فيها الصعيد السياسي.

*وفي **السودان*** الذي عرف حركة شعبية ديمقراطية أطاحت بالنميري منذ منتصف الثمانينيات، آلت الأمور في النهاية إلى حكم عسكري منقسم على نفسه، وبدل أن يقود انهيار نظام الحزب الواحد إلى التعددية، عمق النزوع نحو الاقتتال الداخلي من دون أي أمل في الخروج من دوامة الحرب المستمرة منذ عقود بين الشمال والجنوب، والتي آلت سنة 2011 الى تقسيمه لدولتين ضعيفتين، الأولى في الشمال عاصمتها الخرطوم والثانية في الجنوب عاصمتها جوبا.

وفى **تونس** تمت الإطاحة بالرئيس الحبيب بورقيبة عام 1987 بعد 30 سنة من الحكم. وخلفه وزير الدفاع آنذاك "زين العابدين بن علي" الذي أصبح رئيسا للدولة وزعيما للحزب الحاكم منذ هذا التاريخ الى غاية الاطاحة به في 14 يناير 2011. وهو الآخر احتكر السلطة لمدة 23 عاما. ورغم السماح بالتعدد الحزبي وبإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، لم يكن هناك تحولا نحو انتقال سلمي للسلطة لدرجة أن بعض المحللين لا يرون فارقا كبيرا بين النظام التونسي منذ العام 1987 وبين نظيره السوري أو العراقي أو الليبي. فلم يعمل إبعاد الرئيس بورقيبة على توسيع دائرة المشاركة السياسية كما كان متوقعا، وإنّما ساهم في التضييق المتزايد على الحريات الفكرية والتنظيمية حتى لم يبق منها شيء. باستثناء التجربة التونسية عقب الثورة التي أسفرت عن وصول "الباجي قائد السبسي" في31 ديسمبر 2014 الى سدّة الحكم عن طريق الانتخابات ليصبح بذلك أول رئيس منتخب ديمقراطيا بطريقة مباشرة في تاريخ تونس.

وربما كان الاستثناء الوحيد في مسار التطور السلبي هذا في العالم العربي هو ***المغرب الأقصى*** الذي شهد أول تجربة حكومة تناوب وطني بفضل الحوار الذي بدأ منذ بدايات التسعينيات بين الملك والمعارضة بقصد تجنيب البلاد مخاطر انتقال السلطة في مناخ من التوتر وانعدام الثقة بين الحكم والمعارضة وفقدان الأمل في المستقبل لدى أغلبية الشعب.

وليس الحال كذلك بالتأكيد ***في المملكة العربية السعودية*** التي لا تزال تعتبر الممارسة السياسية ذاتها أمرا غريبا عن ثقافة البلاد وتقاليدها وتفضل الاختباء وراء الحكم باسم الدين وإخفاء العرف العائلي الحاكم وراء التعاليم القرآنية.

ومن الواضح في جميع هذه الأمثلة أنّ العالم العربي لا يزال يفتقر في جميع دوله إلى نموذج من الحكم السياسي الحيّ القادر على بلورة حد أدنى من الإرادة الجماعية والتعبير عن المصالح المتعددة والمتباينة للمجتمع والعمل على تقنينها وتوفير الإطار المناسب للتوفيق فيما بينها وتجاوز تناقضاتها وحلّها بطريقة سلمية.([1])

إن طبيعة الحياة السياسية في أغلب بلداننا العربية هي عبارة عن حياة رعوية قائمة على أساس وجود طرفين في المعادلة هما الراعي والرعية، الراعي وهو الحاكم السياسي الذي يرأس السلطة السياسية، والرعية هم الشعب، وفي هذا النموذج من السلطة تنتفي الحاجة إلى وجود تعددية سياسية لأنّ الراعي هو مفروض في قيادة الرعية والرعية مطالبة بالطاعة والخضوع. وبذلك فانّ الخطاب المستخدم في علاقة الراعي بالرعية هو خطاب أمر ونهي والجواب المقبول هو الامتثال والقبول. ونتيجة لذلك فإنّ مسألة التداول السلمي على السلطة أصبحت مستحيلة، لأنّ الحاكم بسياساته السلطوية يمنع مثل هكذا أمر، بل يسعى دائما إلى تصفية خصومه السياسيين لغرض ضمان بقاء نفوذه السياسي إلى أطول فترة ممكنة.

إنّ النظم السياسية العربية بشكل عام محافظة، وبالرغم من أنّ النصوص تسمح بتغيير قمة النظام على نحو سلمي لم يحدث أن تغير نظام عربي عن طريق عملية سياسية طبيعية، فإما بالوفاة أو الاغتيال أو الانقلابات وهذا باستثناء الجزائر في الفترة الأخيرة.

ومن الصعب أن تساهم بنية السلطة السياسية القائمة على إنكار السيادة الشعبية واعتماد مبدأ الأمر الواقع كقاعدة للتعامل السياسي في تسهيل فتح الحقل السياسي من قبل الدولة... وسلطة الأمر الواقع المؤسسة على القوة هي النوع المسيطر على كثير من الدول العربية.

[1] – برهان الدين غليون، "*معوقات الديمقراطية في الوطن العربي*"، الأحد 2004/10/3 ، الساعة 18:52
http://www.aljazeera.net

وهكذا تلتقي نقاط الضعف الكبيرة التي تميز مجتمعاتنا المتنامية والمتفجرة والمتحولة بسرعة تفقدها السيطرة على نفسها وتأهيل أجيالها الجديدة مع بنية سلطة استيلائية تفرض نفسها كأمر واقع وترفض أن تخضع نفسها لأي محاسبة وطنية أو اجتماعية. وعليه التشريعات العربية تختلف في طرق انتقال وتداول السلطة لكنها في الواقع تؤكد وفي غالب الأحيان الاتفاق على بقاء السلطة في يد فئة أو شخص واحد.

3. شرعية السلطة السياسية في الوطن العربي

يرى "*سعد الدين إبراهيم*" أنّ أحد العناصر الأساسية لمفهوم السلطة السياسية هو الإقرار بشرعيتها من قبل أغلبية أفراد المجتمع، وبحقها في ممارسة وظيفتها الردعية حيالهم. ولكن قدرة السلطة كأداة ضبط أساسية في الدولة، على أداء الوظائف غير الردعية، التنظيمية والتقنية والتوزيعية، تؤدي إلى تكريس شرعيتها والامتثال لأوامرها وقراراتها. وبالمقابل، يصبح النظام السياسي عرضة للتغيير في أسسه وقواعده وأشخاصه إذا تآكلت شرعيته، أو تناقصت كفاءته في نظر الأغلبية، أو أحد التكوينات الاجتماعية القوية والقادرة على تحديه وتقديم بديل له.([1])

لقد تناول علماء السياسة والاجتماع المحدثون مفهوم الشرعية من خلال محاولاتهم لتحديد العلاقة التي تربط الحاكم بالمحكومين، أي أنّهم بحثوا في مصادر الحكم وفي مواقف الناس تجاه حكوماتهم ومؤسساتهم السياسية ونتائج ذلك، وقد كان الاتفاق العام حول مضمون الشرعية في أنّها قبول الأغلبية العظمى من المحكومين بحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة.

وإذا عدنا إلى التراث العربي الإسلامي فإنّنا نجد مفهوم البيعة كمقابل لمفهوم الشرعية كما يقول **ابن خلدون** :"*هي العهد على الطاعة كأنّ المبايع يبايع أميره على أنّه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهدهم جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد*"،([2]) وهكذا تبنى الشرعية السياسية في المنظور السياسي الإسلامي على الطاعة المجتمعية.

---

[1] – أحمد ناصوري، "*النظام السياسي وجدلية الشرعية و المشروعية*"،**(مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية)**، المجلد – 24 العدد الثاني2008 –، ص 378.

[2] – عبد الرحمن ابن خلدون، ***المقدمة***، بيروت: دار القلم، 1981، ص 209.

أما في الأدبيات الغربية فتعتبر كتابات "*ماكس فيبر*" (Max Weber) المرجع الرئيسي حول موضوعي الشرعية والسلطة، حيث يذهب إلى أنّ "*النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر معه مواطنوه أنّ ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة*".([1]) وقد أورد "*فيبر*" ثلاثة أنماط للسلطة الشرعية في كتابه "*نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي*"، وهي الشرعية التقليدية، الشرعية الكاريزمية والشرعية العقلانية، ويقول: "*من دون الشرعية فإنّ أي حكم أو نظام يصعب عليه أن يملك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لأي حكم مستقر لفترة طويلة*".([2])

ويوجز "*هربرت كيلمان*" (H.R.Kelma) تعريف الحكومة الشرعية بقوله: "*عندما يقبل بها كصاحبة الحق في ممارسة سلطاتها في حقل معين وضمن حدود محددة، وهكذا عندما تتقدم إدارة نظام سياسي شرعي بمطالب ما يقبل بها المواطنون سواء أحبوا ذلك أم لا، وقد يقتنع مواطن فردا أو لا يقتنع بقيمة ما يطلب منه القيام به، وقد يكون متحمسا أو غير متحمس لتنفيذه، وقد يكون في الواقع شديد الاستياء منه، ومع ذلك فإنّه يستجيب برضا مع المطلب دون أن يشعر أنّه أكره على ذلك، ويعتبر أنّ واجبه أن يقوم بذلك*".([3])

ويذهب "*موريس ديفارجيه*" (M . Duverger) إلى القول أنّ: "*الحكومة التي تمثل رأي الشعب تتمتع بصفة الشرعية من حيث أصولها وجذورها وهيكلها وتركيبها، وكل حكومة عداها تكون غير شرعية، إذ أنّ الشرعية هنا ليست أكثر من مجموعة من المعتقدات يختلف معناها ومضمونها ومرماها باختلاف البلدان والأزمان*".([4])

على الرغم من انقسام الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي، من حيث الشكل السياسي، إلى أنظمة ملكية وأخرى جمهورية، فإنّها تعاني في غالبيتها من أزمة شرعية بدرجات متفاوتة. وتتجسد هذه الأزمة في أنّ الصيغ السياسية التي تبنتها النخب الحاكمة ظلت قاصرة عن استيعاب التحول الاجتماعي الهائل، من خلال خلق وتوسيع قنوات المشاركة السياسية تدريجيا. بل على العكس، تم تضييق قنوات المشاركة القائمة في معظم الأقطار العربية. طبعا بعض الأنظمة العربية تعتمد على عملية "التعبئة السياسية"، ولكن هذه الأخيرة لم تتحول إلى مشاركة سياسية حقيقية، منظمة ومستمرة، بحيث تُرسي تدريجيا قواعد مؤسسية لمصدر الشرعية الحديث، وهو" العقلانية القانونية

[1] – Max Webber, ***The theory of Social and Economic Organization***, translated by A. M Henderson and talcott parsons. 6 th ed, New york: Freepress, 1969, P 13.

[2] – أحمد بهاء الدين، ***شرعية السلطة في العالم العربي***، ط1، القاهرة : مركز الحضارة العربية، 2005، ص 21.

[3] – للمزيد من التفصيل أنظر، خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 22. 23.

[4] – موريس ديفاجيه، ***في الديكتاتورية***، ترجمة، هشام متولي، ط1، بيروت : منشورات عويدات، [ب.س.ن]، ص 57.

والدستورية". لذلك، ظلت هذه المصادر على تنوعها، قاصرة عن ملء فراغ الشرعية الذي نشأ منذ انهيار المجتمع التقليدي ومعه الشـرعية التقليدية، ومن هنا عدم توفر الاسـتقرار السـياسـي والاجتماعي في معظم الأقطار العربية. فقد تآكلت الهيئات الوسـيطة التقليدية، كالمجالس القبلية والعشائرية والملية التي كانت تخفف من حدّة ووطأة السلطة على المواطن، دون أن تحل مكانها قنوات حديثة تقوم بالوظيفة الاجتماعية والسياسية ذاتها.

إن القنوات الحديثة التي يمكن أن تقوم بهذه الوظائف الاجتماعية والسياسية هي الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والمجالس المحلية المنتخبة، والتي من شأنها حماية المواطن وحقوقه في مواجهة الحكام وأجهزتهم البيروقراطية. وهذه القنوات الوسـطية الحديثة غير موجودة في عدد من الأقطار العربية، وإن وجدت فهي غير فعّالة في معظم الأقطار العربية، ومن ثم فإنّ شـرط قبول المحكومين بحق الحاكم في ممارسة السلطة – الذي هو جوهر الشرعية – هو شرط غائب في غالبيتها، لأنّ معظم نظمها تبني شرعيتها على الابتزاز، من خلال إيهام المواطنين بأنّ النظام القائم هو أفضـل نظام ممكن، وأنّ أية بدائل أخرى تنطوي على كارثة محققة. كما تلجأ بعض النّخب الحاكمة فيها إلى استخدام الفعالية في حلّ المشكلات كمصدر للشرعية، عبر استخدام ثروة البلاد وأجهزتها الحكومية لمعالجة بعض المشكلات المزمنة، وإحاطة ذلك بهالات التضخيم .وكذلك تلجأ بعض النظم العربية الأخرى إلى سياسات التأزيم عندما تشعر بتناقص شرعيتها، من خلال تضخيم بعض المشاكل مع دول الجوار، كمشاكل الحدود مثلا، ودفعها بشكل مطرد إلى مستوى الأزمة، لتتخذها كذريعة للتعبئة السياسية المؤيدة لها.([1]) فشرعية النظم العربية تقوم أساسا على استعمال العنف والإرهاب أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية،([2]) وفي هذا الصدد نجد المثقف والمتخصص في العلوم السياسية الفرنسي(Guy Hervet) يقول أنّ: *"النظام السلطوي يحتوي على جذور مبنية على الاستعمال المفرط للعنف السياسي وقمع الحركات الاجتماعية*".([3])

[1] – أحمد ناصوري، مرجع سابق، ص 382 – 383 .

[2] – خلدون حسن النقيب، ***المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية***، ط/1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 144. 145.

[3] – Jean– Philippe Lecomte ,***sociologie politique***, Gualino éditeur, p 251.

ثالثا: دعائم السلطة السياسية في الوطن العربي

إنّ المتمعن في واقع السلطة السياسية بالبلدان العربية يجدها مدعومة بعوامل كثيرة ساعدتها على الاستمرار على النحو الذي هي عليه في الوقت الراهن، منها الآتي:

1. سيطرة الحزب الواحد الحاكم وضعف التعددية السياسية

رغم النقاش الواسع الذي تثيره مسألة تجاوز النظم التسلطية والتحول نحو الديمقراطية في الوطن العربي منذ عدّة عقود، لا يوجد هناك اقتناع بأنّها تشكل أولوية بالنسبة للمجتمعات العربية إذا ما وضعت بجانب مسائل خطيرة مثل مسألة مواجهة حركة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، ومسألة التنمية ومواجهة تحديات الإفلاس الاقتصادي وما ينجم عنه من مخاطر الإفقار المتزايد والبطالة المستفحلة والانتفاضات الداخلية المحتملة والمتوقعة. فلا يزال الجدل قائما حول أولوية الحديث عن التعددية والديمقراطية في العالم العربي، إذ يرى البعض وخاصة الفئات الحاكمة أنّ الحفاظ على الأمن والاستقرار أولى وأنّ الحريات تهدد باتساعها تلك الأولويات.

والنتيجة هي أنّه رغم بعض مظاهر التعددية الشكلية التي تعرفها بعض النظم العربية بقي العالم العربي من أقل المناطق تأثرا برياح التغيير القوية التي هزت المعسكر السوفياتي والاشتراكي سابقا كما هزت النظم العسكرية والدكتاتورية في معظم جنوب أميركا وأفريقيا وآسيا، كما أن النخب الحاكمة لا تزال بعيدة جدا عن أن تقر وتعترف بمبدأ صدور السلطة عن الشعب، وبحق هذا الشعب في المشاركة فيها فرديا وجماعيا، ولا تزال الوصاية على المجتمعات هي العقيدة الرئيسية التي تحكم ممارسات تلك النخب، مع تعدد الحجج التي تسند إليها وطرق التعبير عنها. فالسياسة لا تزال محصورة بفئة محددة من السكان، يمكن أن تكون عائلة أو عشيرة أو أسرة مالكة أو حزبا واحدا أو تيارا سياسيا معينا يعتبر أن كل ما عداه من تيارات سياسية –حتى حين يقر بوجودها– غير قادر على خدمة المصالح الوطنية والدفاع عنها.

هناك بالتأكيد بعض الانفتاحات التي لا يمكن إنكارها لكنها لا تغير من السمة الرئيسية للأنظمة السياسية العربية الراهنة، أو لمعظمها على الأقل، وهي لا تأتي غالبا من منطلق الإيمان بضرورة تحقيق الديمقراطية أو بنجاعة وأهمية المشاركة الشعبية بقدر ما تأتي نتيجة شعور بعض

النخب المسؤولة بعمق الأزمة وسعيها عن طريق بعض الانفتاح إلى إصلاح النظام التسلطي أو إنقاذه.([1])

من الواضح أنّ الدول العربية التي تسيطر عليها نخب علمانية قد فضلت مواجهة المعارضة الإسلامية الواسعة وسحقها، ولم تجد حاجة في سبيل تحقيق ذلك للتحالف مع القوى شبه الديمقراطية، بل إنّها في مواجهتها القاطعة للمعارضة الإسلامية أجبرت المعارضة العلمانية على الاصطفاف وراءها بتبعية واستسلام كاملين. وبالمقابل لم يكن بإمكان ملكية مثل الملكية المغربية أن تقوم بمثل هذه المواجهة أو تخاطر بها من دون أن تخسر الأساس العميق الذي تقوم عليه، وهو التوحيد بين الشرعية التاريخية والشرعية الدينية لسلطة الأسرة الشريفة. وهنا لعب الطابع الديني للملكية دورا غير مباشر في الدفع نحو الديمقراطية.

ويرجع العديد من الباحثين غياب التعددية السياسية والديمقراطية في العالم العربي إلى ما يلي:

- الثقافة السياسية التقليدية المستمدة من الإسلام.
- أو إلى ضغط الوضعية شبه الاستعمارية التي عرفتها ولا تزال تعرفها البلاد العربية التي توجد في منطقة حساسة من الجيوسياسية العالمية، والتي تتميز باحتوائها على أهم احتياطيات الطاقة في العالم.
- أو إلى المشكلة الإسرائيلية وما أثارته من استجابات كان من ثمرتها زيادة الاستثمار في القوات المسلحة وتضخم هذه القوات من حيث القدرات المادية والسياسية معا.
- وهناك من يرى أيضا أنّ الديمقراطية كانت ضحية للأولوية التي أعطيت لمسألة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2. نوع الثقافة السياسية

إنّ معالجة قضية تنظيم السلطة في الوطن العربي تتطلب البحث عن الأسباب الحقيقية والجوهرية التى تعرقل بناءها بدلا من الاكتفاء بالتركيز على المظاهر الخارجية والمتمثل في سيطرة أفراد أو فئات قليلة على مقاليد السلطة وممارستهم للقمع والتعسف السياسي وعدم سماحهم للرأي المعارض أن يعبر عن نفسه. فهذا كله نتاج لسبب رئيسي برأينا، ألا وهو طبيعة الثقافة السياسية

[1] – برهان الدين غليون، المرجع السابق. http://www.aljazeera.net.op.cit.

السائدة في الوطن العربي التى تعكس قيما وأنماطا سلوكية مخالفة تماما للنمط الديمقراطي، ومعززة ومؤكدة للأنماط التسلطية السائدة فيه وهى طبعا نتاج لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها مختلف المؤسسات بالمجتمع .

عرّفت الثقافة السياسية بعدة تعاريف من قبل العديد من المفكرين من أمثال "غابريال ألموند"، و"لوسيان باي" و"سيدني فيربا" وموريس ديفرجيه"([1]) ... وغيرهم، لكن بشكل عام يقصد بها: *"مجموعة القيم والمفاهيم والمعتقدات والمعارف والآراء والاتجاهات التي اكتسبها الفرد (عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي ومن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي، فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة) والمتعلقة بشؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الشرعية والمشاركة ...الخ أي بالظواهر السياسية بصفة عامة، والثقافة السياسية طبعا هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع"*. ولقد قسمها "غابريال ألموند"([2]) و"سيدني فيربا" بناء على درجة تطور المجتمعات إلى ثلاثة أصناف هي:

- *الثقافة التقليدية*: والتي توجد في المجتمعات القديمة أين تكون فيها توجهات الأفراد نحو الأمور السياسية ضعيفة وذلك بسبب نقص الوعي السياسي، وهي ثقافات قائمة على أساس القرية والأسرة والجماعة الاثنية والمنطقة وغيرها.
- *ثقافة الخضوع*: (التابعة، الرعوية أو ثقافة الاستكانة) في هذا النوع من الثقافة يكون الفرد واعيا على نحو كبير بالنظام السياسي وما يصدر عنه من أعمال، ولكن شعوره ضئيل التطور بالمؤسسات التي تأخذ على عاتقها تحقيق المطالب الاجتماعية وكذا شعور مجرد بفاعليته السياسية شخصيا، وتكون المؤسسات في مثل هذا النوع ضئيلة الاستجابة لحاجات الأفراد. وهذا النوع نجده منتشرا بدرجة كبيرة في البلدان العربية.
- *ثقافة المساهمة*:(المشاركة) هنا يكون الفرد على مستوى عال من الوعي بالأمور السياسية ويقوم بدور فعال فيها، ومن ثم يؤثر في النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات أو الاحتجاجات فضلا عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية حزب سياسي أو جماعة ضغط.

[1] – ثامر كامل محمد الخزرجي، المرجع السابق، ص 96.

[2] – الخزرجي، المرجع السابق، ص123.

وللإشـــارة فإنّ الأنواع الثلاث لا توجد بصـــورة خالصـــة، وإنّما متداخلة فيما بينها بمعنى أنّ الثقافة الجديدة لا تزيح الثقافة القديمة كليا لتحل محلها، وكل ثقافة سـياسـية تنطوي على عناصـر من الثقافات الثلاث تتوزع حسب المستويات الثقافية والحضارية للسكان.([1]) فالثقافة السياسية لأيّ مجتمع من المجتمعات تحددها السيطرة النسبية لأي من هذه الأنماط مع الاعتراف بوجود أفراد أو جماعات داخل نفس المجتمع يحملون أحد النمطين الآخرين أي وجود ثقافات سـياسـية فرعية إلى جانب الثقافة السياسية السائدة. ويخلص ألموند وفيربا إلى أن نمط الثقافة السياسية المشاركة هو النمط المعزز لبناء الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات، وأنّ الدول التى تقدمت في مجال بناء الديمقراطية، هى دول تمتاز بسيطرة وانتشار الثقافة السياسية المشاركة.

انطلاقا من تحديدنا لأنواع وأنماط الثقافات السـياسـية فإنّ الثقافة السـياسـية العربية تعكس بشـكل واضـح خصـائص ومكونات الثقافة السـياسـية الرعوية (ثقافة الراعي والرعية)، حيث أنّ خصـائص الثقافة السياسية الرعوية التسلطية تتجلى بوضوح في جميع جوانب الحياة العربية، وأن هذه الثقافة الرعوية بما تتضمنه من قيم الرضوخ والتسلط، وما تعكسه من أنماط سلوك تعمل بشكل مستمر ودائم على عرقلة بناء الديمقراطية في الوطن العربي.

إنّ القيم والتوجهات وأنماط السـلوك التى يتعلمها الإنسـان العربي منذ نشـأته وحتى نهاية حياته من خلال القنوات المختلفة، تعمل على ترسيخ روح العجز والإتكالية والإذعان لمن هم أقوى منه. إنّ الحياة الاجتماعية العربية مبنية في إطار سلسلة مترابطة من علاقات التسلط والرضوخ، بين الأب والأبناء، الأخوة والأخوات، الكبير والصغير، الرئيس والمرؤوس ... وهكذا إلى أن تصل إلى العلاقة بين الحاكم والمحكومين، فيصـبح من الطبيعي للإنسـان العربي أن يتقبل أي نظام تسـلطي، حيث أن هذا هو ما تعود عليه طيلة حياته. ويصـبح عنده إحسـاس بالعجز وعدم القدرة على المشـاركة في اتخاذ القرارات، لأنّه قد تعود على وجود من يتخذ له القرارات في جميع جوانب حياته الأخرى، ولذا فإنّه يتقبل وجود من يتخذ له القرارات بالنيابة عنه في المجال السياسي.

وينظر الى ذلك على أنه أمر طبيعي يتفق مع بقية جوانب حياته الأخرى، حيث أنّه كان هناك دائما من يتخذ له القرارات في البيت والمدرسة ومكان العمل، ويرجع هذا كله إلى نوعية

1

القيم وأنماط السلوك التى يتعلمها المواطن العربي من خلال قنوات ومؤسسات المجتمع المختلفة،([1]) وهذا يقودنا إلى ضرورة مناقشة نوعية التنشئة السياسية التى يتعرض لها ودور القنوات المختلفة في ذلك، وآثارها على تكوين شخصيته من عدمه.

3. عملية التنشئة السياسية

بداية الثقافة السياسية للمجتمع هى نتاج لعملية التنشئة السياسية وهذه الأخيرة هي جزء من التنشئة الاجتماعية، وإذا جئنا إلى تعريف التنشئة السياسية فسنصطدم بتعاريف كثيرة لمفكرين عرب وغرب من أمثال: "هربرت هايمان" (**) و"كنيث لانجتون" و"فريد جرينشتين"، و"فيصل سالم" و"محمد علي العويني" و"محمد علي محمد"([2])... وغيرهم، وبشكل عام التنشئة السياسية هي: "*عملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن*".([3])

المعروف أنّ كل النظم السياسية تحاول أن توظف عملية التنشئة السياسية لغرس القيم والتوجهات والأفكار السياسية التى تتفق مع قيم وتوجهات وأفكار السلطات الحاكمة ويتم ذلك عن طريق المؤسسات والقنوات التى تخضع لسيطرة السلطة مثل المؤسسة التعليمية (المدرسة) ووسائل الإعلام. ومؤسسات أخرى **كالأسرة** التي تعد الخلية الأولى التى تتشكل فيها قيم وتوجهات وأنماط سلوك الفرد التى تؤثر في ما بعد على نظرته وسلوكه السياسيين، فالبيت العربي يعمل بصورة مباشرة على خلق القيم والتوجهات وأنماط السلوك التى تعكس نفسها في الثقافة السياسية الرعوية التسلطية. كون نمط التربية السائد في البيت العربي يعمل على"قتل الشخصية وإخضاع الفرد لقيم المجتمع وترويضه للامتثال" ويتضح ذلك من خلال علاقات التسلط والرضوخ التى تسود حياة الأسرة العربية، فالأب هو كل شئ في البيت العربي. بعد الأسرة تأتى **المدرسة** التي بدلا من أن تقوم بمحاولة تغيير القيم وأنماط السلوك التى تعلمها الفرد في البيت، تقوم بتعزيزها عن طريق ما

---

[1] – "*العرب بين ثقافة التسلط وثقافة الديمقراطية*"، منتديات ستار تايمز، أمير العذاب، 2012/03/10.
http://www.startimes.com/f.aspx?mode=f&member=1879162

** – هو أول من صاغ هذا المصطلح، وذلك في دراسة له عام 1959.

[2] – الخزرجي، المرجع السابق، ص 123.

[3] – "*خصائص الثقافة السياسية العربية*"، الأربعاء 09 فبراير 2011، 22:42، الموقع:
http://sawtshouraonline.com/index.php?option=com_k2&view=item&id=5

تغرســـه من قيم وتوجهات وأنماط ســـلوك مشـــابهة لما كان قد تعلمه في البيت، وذلك من خلال أسـاليب ووسـائل التعليم والتربية العقيمة التى تقتل الشـخصـية والاسـتقلالية وحرية التفكير، وتعزز روح الاتكالية والإذعان والعجز. فالنظام التعليمي العربي قائم على أســـاس التلقين فالمعلم يلقن والتلميذ يحفظ ما يتلقفه دون أن يكون هناك مجال للحوار والنقاش والتســـاؤل الحر، كما تمارس عملية التلقين في إطار من علاقات التسـلط والرضـوخ التى تعود عليها الإنسـان العربي في البيت، فســـلطة المعلم لا تناقش وأخطاؤه لا يســـمح بإثارتها، وآراؤه لا يمكن الاختلاف معها لأن عواقبها وخيمة ونتائجها رســـوب الطالب، وهذا يخلق في عقلية الطالب روح الامتثال والطاعة لمن هو في موقع السـلطة. وتشـارك **مؤسـسـات الأعلام** هي الأخرى في تعزيز نفس الأنماط السـابقة كونها تقع تحت سيطرة السلطة السياسية وتعبر عن قيمها وتوجهاتها ويغيب عنها النقد والتحليل والنقاش الحر لمختلف الآراء والتوجهات وهذا كله يعمل على تعزيز وتأكيد نمط الثقافة السياسية التسلطية.

إن الخطوة الأسـاسـية في بناء الديمقراطية ببلداننا العربية يجب أن تبدأ بتغيير الثقافة السـياسـية العربية وتخليصـها من القيم والتوجهات وأنماط السلوك التى تعزز علاقات التسلط والرضـوخ والعمل على غرس القيم والتوجهات وأنماط السلوك التى تساعد على بناء الشخصية المستقلة والحرة، وعلى خلق ثقافة سـياسـية مشـاركة تجعل من المواطن العربي إنسـانا واثقا من نفسـه ومن قدراته، وتجعله يرفض ويقاوم أية محاولة للتسلط عليه وسلب حقه في المشاركة في اتخاذ القرار من جانب السلطة السياسية.([1])

4. نوع المشاركة السياسية

إنّ المشـاركة السياسية في غالبية البلدان العربية تتصـف بالشكلية، والموسمية، وعدم الفعالية، إذ أنّ القرارات الســـياســـية عادة ما تتخذ من قبل النخب الحاكمة وتترك للجماهير العربية مهمة إضـفاء الشـرعية الصـورية عليها من خلال انتخابات معلومة النتائج سـلفا. كما أنّ ظاهرة المرشـح الواحد مسـألة واسـعة الانتشـار في الواقع العربي حتى في إطار النظم التي تأخذ بالتعددية الحزبية، إذ يستأثر حزب الحكومة عادة بكل الضمانات الكفيلة بتحقيق النسبة المطلوبة في الانتخابات ويقوم بممارسة الضغوط على الناخبين.

[1] – نفس المرجع.

لكن من المفارقة أن السلوك الفعلي للجماهير العربية شيء ومشاعرها غير المعلنة شيء آخر، بمعنى أن الجماهير قد تحجم عن المشاركة شعورا منها بعدم جدواها، وهي قد تشارك لا تعبيرا عن نوع من الوعي السياسي إنّما مقابل تلقيها خدمات معينة من المرشحين بحيث تصبح المشاركة في هذا الحال بمثابة تزييف للوعي السياسي.([1])

إنّ الأنظمة السياسية العربية لا تحترم حقوق الانسان ومنها الحق في المشاركة والسبب في ذلك أن عدد من الرؤساء يرى أنّ الديمقراطية بما تعنيه من انتخابات وبرلمانات نيابية تعرقل التنمية وتحول دون السير بها أو تطبيق الخطط الاصلاحية. الدليل على ذلك دول عربية لا تأخذ كلية بالمواثيق الدستورية المكتوبة كالسعودية وعمان وجيبوتي وليبيا، بل وأخرى لها دساتير مكتوبة لكنها قامت بتعطيلها كليا أو جزئيا كالسودان الكويت والبحرين، وقد غدت في بعضها دستور ثاني كمصر وسوريا والأردن والعراق والصومال وموريتانيا والجزائر... وغيرها.([2])

رابعا: السلطة السياسية في الجزائر

لقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 استجابة لمطلبين أساسيين هما أزمة النظام السياسي وضغط البيئة الخارجية له وإجباره على اجراء تحولات ديمقراطية، وهذه الأحداث هي التي كشفت عن الأزمة التي كان يعيشها النظام في ظل نظام الحزب الواحد الذي صاحبه احتكار للسلطة وممارستها من قبل نخبة سياسية عسكرية فضلا عن غياب المشاركة السياسية ضمن إطار شرعي مؤسسي، مما زاد في الفجوة بين الدولة ونظامها السياسي من جهة وبين المجتمع وقواه السياسية والاجتماعية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى الى فقدان مؤسسات الدولة لمصداقيتها وللبحث عن المخرج جاء اقرار دستور 1989 ليعلن عن التحول الديمقراطي القائم على قاعدة المشاركة السياسية، واقرار التعددية الحزبية، وتداول السلطة وعدم احتكارها وترقية مؤسسات المجتمع المدني و...غيرها، لكن السؤال المطروح هنا *هل في ظل التعددية السياسية تمكنت السلطة السياسية ببلادنا من التعبير عن ارادة الشعب الجزائري؟*

---

[1] – محمد عدنان وديع، *"قياس التنمية ومؤشراتها"*، نسخة الكترونية:

api.org/images/publication/pdfs/115/115_develop_bridge2.**pdf**–http://www.arab

[2] – فرحاتي عمر،" *النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات و ايجابية التغيير*"، **(مجلة العلوم الانسانية)**، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر بسكرة،جوان 2002، ص 76 .77.

1. تنظيم السلطة السياسية في الجزائر

بداية إذا نظرنا الى السلطة السياسية في بلادنا نجدها منظمة حسب تشريعات فترة التعددية السياسية وفق مبدأ الفصل بين السلطات، فقد جاء في ديباجة الدستور الجزائري الحالي الآتي: *"يكفل الدستور الفصل بين السلطات واستقلال العدالة والحماية القانونيّة، ورقابة عمل السّلطات العموميّة في مجتمع تسوده الشّرعيّة، ويتحقّق فيه تفتّح الإنسان بكلّ أبعاده"*.([1]) وجاء التأكيد على أنّ السلطة السياسية ببلادنا تنظم وفق مبدأ فصل السلطات في المادّة : 15 التي تنص على الآتي: *"تقوم الدّولة على مبادئ التّنظيم الديمقراطيّ والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعيّة"*.

كما حدد الدستور الجزائر مصدرها صراحة في المادّة7: *"الشّعب مصدر كلّ سلطة .السّيادة الوطنيّة ملك للشّعب وحده"*.([2])

إنّ النظام السياسي الجزائري ظاهريا هو نظام "برلماسي"، بمعنى برلماني رئاسي، أي فيه خصائص النظامين، رئاسي كون منصب رئيس الدولة هو أقوى المناصب ويعيّن الوزير الأول والوزراء، وبرلماني على أساس التعاون بين السلطتين والمسؤولية السياسية، لكن واقعيا نجد أن الهيئة التنفيذية سلطة مقتحمة ومتدخلة، تمسك بزمام الأمور. والتطور الدستوري في بلادنا قد سار قدما بالسلطة التنفيذية على حساب البرلمان، إذ خولها سلطة المراجعة الدستورية وهذا ما يقوي اقحامها في توجيه غرفتيّ البرلمان، غير مكرس دستوريا صراحة، بل هو ما جرت عليه العادة، إذ تمنح نفسها الحجة كونها لها خبرة يحتاج إليها البرلمان، وعليه هذا الأخير استقلاله نظريا فحسب.

وعليه ***أسلوب تنظيم السلطة السياسية الجزائرية*** يعتمد على مبدأ دمج السلطات بحيث تجتمع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية في يد هيئة واحدة سواء بطرق مباشرة أو طرق غير مباشر، كما أنّ السلطة القضائية في حالة تبعية تامة.

---

[1] – **المصدر**: قانون رقم 16 – 01 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري. **(الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة)**، العدد **14**، السّنة الثالثة والخمسون، الصادرة **27** جمادى الأولى عام **1437** هـ، الموافق **7** مارس سنة **2016** ، ص5.

[2] – نفس المرجع، ص ص: 7. 8.

وعلى العموم يتحقق دمج السلطات في الأنظمة السلطوية سواء لصالح السلطة التنفيذية أو لصالح السلطة التشريعية، وفي الجزائر دمج السلطة هو لصالح الهيئة التنفيذية بنظرنا، حيث تتولى هذه الأخيرة الى جانب التنفيذ ممارسة الاختصاصات التشريعية عن طريق الهيمنة على البرلمان، حيث يؤدي في الغالب الأعم دور المصادق على ما تريده السلطة التنفيذية.

وعادة السلطة التنفيذية تنحصر في شخص يستحوذ على جميع مظاهر السلطة. وليس باقي المؤسسات الأخرى من حكومة وبرلمان... إلاّ مجرد ديكور القصد منه اعطاء طابع جماعي للسلطة فقط.

وهذا الشخص ببلادنا هو رئيس الجمهورية الذي يتمتع بصلاحيات واختصاصات واسعة كفلتها له كافة الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية التي يتولي في ظلها كل الأمور.([1])

أما فيما يخص **التداول على السلطة** فقد نص على ذلك المشرع الجزائري وضمنه في دساتير البلاد منذ اقرار التعددية السياسية سنة 1989 الى غاية الدستور الحالي 1996 المعدل سنة 2002 ثم 2008 ومؤخرا سنة 2016.

ولو وقفنا على ما جاء في الدستور الحالي نجده يؤكد على التداول بدليل نص المواد التالية:([2])

المادّة 88 : "مدّة المهمّة الرّئاسيّة خمس (5) سنوات. يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرّة واحدة".

المادّة 119 : "يُنتخَب المجلس الشّعبيّ الوطنيّ لعهدة مدتها خمس (5) سنوات. تحدّد عهدة مجلس الأمّة مدّة ستّ (6) سنوات. تجدّد تشكيلة مجلس الأمّة بالنّصف كلّ ثلاث (3) سنوات".

[1] – الأمين شريط، ***الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات المقارنة***، ط/7، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2011، ص 177.

[2] – قانون رقم 16 – 01 ، المرجع السابق، ص 17 – 23.

غير أنّ الواقع السياسي الجزائري يكرس فكرة السيطرة على السلطات بدل فصل السلطات، فقد شكلت فترة (1989 – 1992) مرحلة بداية التداول على السلطة في الجزائر، لكن سرعان ما تلتها مرحلة التراجع عن التداول (1992 – 1995)، لتشهد بعدها بلادنا مرحلة (1995 – 1999) التي أعيد فيها بعث المسار الانتخابي وتحديد التداول على السلطة دستوريا لمنصب رئيس الجمهورية محور النظام السياسي، وظهور أحزاب جديدة لتعزيز التعددية الحزبية وإعادة النظر في العديد من القوانين ظاهرها لتعزيز الديمقراطية والتعددية الحزبية، لكن في حقيقتها لتقييد النشاط الحزبي والتداول على السلطة التي لم تكتمل عمليا نتيجة الخلافات داخل القوى المؤثرة داخل النظام السياسي باستقالة رئيس الجمهورية وتقليص العهدة الرئاسية. أما المرحلة (1999 – 2015) فهي مرحلة التراجع الرسمي عن التداول على السلطة ومساهمة الكثير من الأحزاب بتعديل الدستور وفتح العهدات الرئاسية للفوز بالعهدة الثالثة والرابعة لضمان الاستمرارية وبناء ديمقراطية الواجهة للهيمنة والمحافظة على الوضع القائم من دون تغيير ليعبر عن عجز النظام الحاكم والأحزاب السياسية عن إحداث التغيير والمساهمة في التنمية وتحسين حالة الشعب رغم تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية.([1]) وإن كان تم التراجع عن ذلك بتعديل دستوري سنة 2016 في مادته 88، التي تحدد تجديد انتخاب الرئيس بمرّة واحدة فقط.

2. **شرعية السلطة السياسية في الجزائر:**

أما فيما يتعلق **بشرعية السلطة السياسية الجزائرية** فنسجل تخبط هذه الأخيرة في أزمة ممتدة تعاني فيها من ضعف الولاء والثقة وعدم الرضى .

إنّ النظام السياسي الجزائري في المرحلة الحالية قد ضعفت شرعيته التي أستند إليها وقام عليها طوال سنواته منذ الاستقلال حتى الوقت الحاضر. ولم تعد تسعفه شرعيته التاريخية ولا شرعيته الثورية ولا شرعيته الدستورية أمام إخفاقاته في تحقيق الأهداف التي طرحها على المجتمع الجزائري التي كانت في بادئ الأمر مبعث ارتياح وقبول ورضا الشعب الجزائري .وعليه أخذ يبحث عن شرعية جديدة تحوز على رضا واعتراف الشعب بها، أمام شرعيات بديلة أخذت تطرح نفسها في الحياة السياسية الجزائرية. وأهم هذه الشرعيات البديلة هي الشرعية الإسلامية التي تقدمها

[1] – مرزود حسين، *"الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر(1989 – 2010)"*، **(أطروحة دكتوراه)**، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2011 – 2012، ص 331.

الجماعات الإسلامية المختلفة في مواجهة شرعية النظام القائم التي بدا عليها التآكل والانحسار إذا لم يسارع النظام لإنقاذ نفسه من خلال تقديمه شرعية جديدة ومقبولة تعينه على الاستمرار والبقاء والحفاظ على وجوده.

وأيا كان المعنى الذي يأخذ به تعبير الشرعية ببلادنا هي شرعية الأمر الواقع . فلا هي شرعية القانون ولاهي شرعية الظرف التاريخي، لأن أدوات صنع القانون في مجتمعنا تقبض عليها السلطة التنفيذية بإحكام، ولأنّه لا مجال للحديث عن شرعية القانون ما لم تكن قاعدة القانون في صياغتها مستندة إلى قواعد وأسس ثابتة من البناء الديمقراطي والحرية الشعبية الحقيقية. ولاهي شرعية الظرف التاريخي الذي يبرر مؤقتا التغاضي عن ضرورة كون السلطة السياسية مستندة إلى أسس حقيقية من رضاء المحكومين بها، ومن الإقرار بمبدأ تداول السلطة السياسية بين مختلف القوى والجماعات السياسية.

إنّ الشرعية الديمقراطية السياسية هي اليوم الشرعية الوحيدة التي لا بديل منها، والشرعية الثورية التي نادت بتأجيل الديمقراطية السياسية بذريعة إعطاء الأسبقية لأهداف وطنية قد عجزت عن تحقيق أهدافها تلك، سواء أكان فشلها بسبب عوامل ذاتية داخلية أم بسبب تدخلات خارجية. وعليه فالنتيجة الوحيدة التي تفرض نفسها اليوم هي الحاجة إلى الديمقراطية بوصفها حقا، لاشيء يبرر تعليقه أو وضعه تحت الرقابة أو الوصاية من أي جهة كانت . أما الشرعية التاريخية التي قد يدعيها هذا الحاكم أو ذاك، فإنّها لم تعد قادرة على تبرير ذاتها بذاتها في الوقت الحاضر. إنّ الشيء الوحيد الذي يعينها على تبرير نفسها هو دخولها تحت الشرعية الديمقراطية السياسية وتكيفها مع أحكامها، لأنّ ذلك وحده هو الذي يمكن أن يعطيها معنى في الحاضر ويفتح أمامها باب الاستمرارية في المستقبل.([1])

ومما تقدم عن النموذج الجزائري يتضح أنّ النظام السياسي الممارس للسلطة ببلادنا يمتاز بمجموعة من السمات يمكن ذكر أهمها في الآتي:

- الابتعاد عن المبادئ الشعبية وعن الحريات السياسية والمساواة بين المواطنين واقعيا.

[1] – خميس حزام والي، ***إشكالية الشرعية والأنظمة السياسية العربية، مع الإشارة إلى تجربة الجزائر***، ط1 ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شباط 2003 ، ص306.

- تقييد الحريات العامة بالرغم من إقرارها في القوانين والتشـريعات الوطنية. والحريات العامة هي وسيلة وميكانيزم يسمح للمواطنين بمراقبة السلطة الحاكمة والتعبير عن رفضهم لسياستها عند الحاجة وبعزلها إن اسـتدعى الأمر ذلك. وباختيار أحسـن الحلول للبلاد من بين عدة بدائل. ويمتد عدم ضمان الحريات ببلادنا الى حرية التعبير بما فيها حرية الاعلام والصحافة.
- رغم العمل بطريقة الانتخاب – التي أصـبحت العلامة الرئيسـية والمميزة للديمقراطية التي تفقد معناها بانعدامه – في اختيار من يمارس السـلطة بالدولة في بلادنا إلاّ أنّها (الانتخابات) عادة ما تكون غير معبرة عن حقيقة ارادة الشعب صاحب السيادة في الدولة ومالك السلطة السياسية التي يعين من يشاء ليتولاها نيابة عنه وتمثيلا له.
- تركيز الحكم بيد فئة قليلة سواء مدنية أو عسكرية أو مختلطة تسيطر على كامل أجهزة الدولة، وذلك استنادا الى أسس ومبررات كثيرة.
- عدم احترام سيادة القانون في المجتمع لوجود أشخاص فوق القانون.
- تعددية حزبية شـكلية، إذ بالرغم من الاقرار بها في الدسـاتير الجزائرية منذ دسـتور 1989 لم تسمح السلطة بأن تُجسد فعلا، بفعل تضييق الخناق على التنافس السياسي أي تقزيم وتقليص الأحزاب بإصدار قوانين لا تخدم سوى الأحزاب الكبرى وبالأساس حزب السلطة الذي يحتكرها منذ الاسـتقلال. علما أن كل منع لتعدد الآراء ووجهات النظر المخالفة يؤدي الى ازدهارها في ظل السـرية والغموض مما ينتهي عادة الى العنف ومحاربة النظام القائم لإفشـاله، وهذا ما حصل ببلادنا فترة التسعينات، عقب منع المعارضة من الوصول الى السلطة بالقوة.([1])

3. الهوة بين تشريعات السلطة السياسية الجزائرية وتطبيقاتها

إن المتمعن في الدسـتور الجزائري ومختلف القوانين والتشـريعات يجدها توضـح كيفية تنظيم وممارسة السلطة السياسية ببلادنا، كونها تقرّ بالآتي:

- أنّ السلطة السياسية يتم تنظيمها وفق مبدأ فصل السلطات، حيث تحدد ضمن مواد الدستور نوع العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- أن أعضاء السلطة السياسية يتم اختيارهم من قبل الشعب وهم ممثلين عنه ومسؤولون أمامه.

[1] – الأمين شريط، المرجع السابق ، ص 172 – 213.

- أنّه من حق كل مواطن جزائري استوفى الشروط المحددة في الدستور الترشح للمناصب السياسية.
- أنّ المدة القانونية المسموح بها لأعضاء السلطة السياسية محددة سواء على مستوى الرئاسة أو الحكومة أو البرلمان...
- أنّ التداول على السلطة يتم كلما انقضت العهدة المحددة بالدستور.
- أنّ انتقال السلطة لابد أن يتم بطرق سلمية عن طريق الانتخابات.
- يقرّ الدستور الجزائري بالتعددية السياسية وفتح المجال أمام حرية التنافس السياسي بين مختلف الأطياف الحزبية السياسية.
- أنّ مصدر السلطة هو الشعب، أي السلطة من الشعب وبالشعب والى الشعب.
- أنّ هدف السلطة السياسية هو تحقيق المصلحة العامة.

غير أن المتتبع لشأن السياسي الجزائري يدرك تمام الادراك أن الأداء الفعلي للسلطة السياسية بعيد كل البعد عن طموحات الشعب الجزائري، وأنّها لا تعكس الارادة الشعبية كما تدعي بل تعكس ارادة النخب الحاكمة، وذلك ما يتضح من ممارساتها التالية:

- هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية مما أفقد مبدأ الفصل بين السلطات المعترف به في التشريعات والدساتير معاناه.
- غياب التداول على السلطة إلاّ ناذرا .
- انتقال السلطة عادة ما يتم بالطرق العنيفة كالانقلابات أو الاغتيالات، أو حتى بالطرق السلمية عن طريق الانتخابات، لكن هذه الأخيرة عادة ما يشوبها التزوير والتحريف في نتائجها.
- يعيش النظام السياسي أزمة شرعية ومشروعية كونه لا يعمل وفق القوانين المتفق عليها والتي تعكس الارادة الشعبية، كما يفتقد للرضى والقبول لعجزه عن تحقيق المطالب والطموحات الجماهيرية المختلفة .
- أنّ السلطة الحاكمة تعمل على تحقيق مصالحها ومصالح القوى الخارجية أكثر مما تعمل على تحقيق مصالح الشعوب، مما افقدها الثقة والولاء والرضى.

- أنّ السلطة السياسية ببلادنا لا تعمل على نشر ثقافة المساهمة والمشاركة التي تساهم في دعم وبناء النظام الديمقراطي، بل غرس ثقافة الاستكانة والخضوع عبر مختلف المؤسسات التعليمية، الإعلامية، الاجتماعية والسياسية التي تسيطر عليها.
- رغم الاقرار بالتعددية السياسية والحزبية نصا بالجزائر إلاّ أنّها تضل مغيبة واقعا لهيمنة حزب الحاكم على السلطة دائما.
- والجدول التالي يوضح تلك *الهوة الكبيرة بين السلطة السياسية نصا وممارسة ببلادنا وبجلّ الدول العربية*.

المؤشرات	السلطة في التشريعات	السلطة في التطبيقات
تنظيم السلطة	منظمة وفق مبدأ فصل السلطات	هيمنة السلطة التنفيذية
تداول السلطة	اقرار حق التداول على السلطة	غياب التداول إلاّ ناذرا
طرق انتقال السلطة	انتقال السلطة يتم بالطرق السلمية	يتم الانتقال بطريق غير سلمية
مصدر شرعية السلطة	الشعب وتعمل وفق القوانين المتفق عليها	تعيش أزمة شرعية و مشروعية
هدف السلطة	خدمة المصلحة العامة	خدمة مصالح النخب الحاكمة
التنافس السياسي	حرية التنافس على السلطة	قمع المعارضة وتضييق الحريات

خـــاتمة:

يتضح مما تقدم حول موضوع *"السلطة السياسية بين الظاهر والواقع في الوطن العربي عامة والجزائر خاصة*، أنّها نظريا وضمن التشريعات والقوانين سلطة شرعية، منظمة، وديمقراطية. غير أن الواقع يثبت عكس ذلك كونها تسلطية تحتكر المجال السياسي وتقمع كل معارضة تتطلع للوصول لسدّة الحكم. فلا انتخابات نزيه إن وجدت، ولا احترام لمبدأ فصل السلطات(خلط بين الأنظمة)، تعددية سياسية وحزبية شكلية لهيمنة حزب واحد دائما على السلطة وانعدام التداول على السلطة إلا ناذرا، أو عدم اعتراف بعض البلدان العربية بوجود أحزاب أصلا، هذا فضلا عن أنّها تعمل جاهدة على نشر ثقافة سياسية رعوية تترك المواطن الجزائري والعربي بشكل عام في حالة

خضوع واستكانة دائمين، وذلك عبر عملية التنشئة التي تقوم بها من خلال عدّة مؤسسات أهمها الاعلام الذي هو الآخر اعلام موجه من قبلها. ولهذا السبب ارتبطت رهانات التحول الجاري بالمنطقة العربية في غالبها بتحقيق التنمية ودعم دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان والقطع مع الفساد والاستبداد وإعلاء قيم الحرية والعدالة الاجتماعية، وتجاوز هدر الثروات والطاقات... وغيرها.